

Distr.: General
24 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعده مرزوقي داروسمان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٤.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
	معلومات أساسية	٣
ثانيا -	المنهجية.	٣
ثالثا -	نظرة عامة على الحالة الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٤
ألف -	ملتمسو اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والاتجار بالبشر	٧
باء -	الحق في الغذاء	٩
جيم -	الحق في الصحة والحق في المياه وفي المرافق الصحية.	١٣
دال -	الحيز الإنساني	١٦
هاء -	حرية الرأي والتعبير	١٧
واو -	العنف ضد المرأة	١٩
زاي -	السجون السياسية	٢٢
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٣

أولا - مقدمة

معلومات أساسية

١ - إن ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أنشأتها للمرة الأولى لجنة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٤ عملاً بقرارها ١٣/٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، ظلت الولاية تمدد سنوياً. وعملاً بذلك القرار أيضاً، يقدم المقرر الخاص تقريرين سنوياً، أحدهما إلى مجلس حقوق الإنسان والآخر إلى الجمعية العامة. وهذا التقرير يستند إلى زيارته لتايلند في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإلى الاجتماعات المعقودة في جنيف ونيويورك منذ آذار/مارس ٢٠١١.

٢ - وإلى جانب تقديم المقرر الخاص نظرة عامة على الحالة الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه يطرح استنتاجات رئيسية ويقدم توصيات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى المجتمع الدولي.

٣ - وفي هذا التقرير، يركز المقرر الخاص على حالة ملتزمسي اللجوء والاتجار بالبشر، ومسألة الأمن الغذائي، والنظام الصحي، والوضع العام لصحة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، والسجون السياسية.

ثانياً - المنهجية

٤ - يستند التقرير إلى عدد من مصادر المعلومات. وفيما بين ١٣ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، قام المقرر الخاص بمهمة زار خلالها تايلند، حيث التقى فاعلين مختلفين، من بينهم مسؤولون مختصون من حكومة تايلند الملكية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمات غير الحكومية، وأكاديميون، ودبلوماسيون. وكان الغرض من زيارته جمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتعرف على أنشطة الأمم المتحدة في البلد. وضم المقرر الخاص ملاحظاته والمعلومات التي جمعها أثناء بعثته الميدانية إلى التقارير والمقابلات وورقات الإحاطة التي جمعتها المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمم المتحدة وعديد من المصادر الموثوقة الأخرى.

٥ - ويعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومة تايلند الملكية نظراً لتسهيلها زيارته لتايلند. كما يود المقرر الخاص أن يوجه الشكر إلى المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية التي زودته بالمعلومات وأطلعته على كل جديد بشأن عملياتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦ - ومنذ تعيين المقرر الخاص، تقدم بطلبات عديدة لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولقابلة الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف وفي نيويورك. وقد قدم في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ طلبه الأخير للدخول إلى البلد، ورفضته الحكومة قائلة إن موقفها هو رفض ولاية المقرر الخاص رفضاً "حازماً وقاطعاً".

٧ - وأثناء بعثة المقرر الخاص إلى تايلند، جرى اطلاعه على عدد من المسائل الهامة، التي من قبيل الاتجار بالبشر، واحتجاز ملتمسي اللجوء في بلدان العبور، والتعدي على ملتمسي اللجوء وهم في طريقهم إلى جمهورية كوريا، وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمسائل المتصلة بالندرة الشديدة للأغذية، وعمليات الأمم المتحدة التي تستهدف التخفيف من محنة الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثاً - نظرة عامة على الحالة الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٨ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، ظل البلد يواجه واحداً من أقسى فصول الشتاء التي تعيها الذاكرة. واقترن هذا بتقليص الواردات التجارية والمساعدات الغذائية الثنائية^(١)، وأعقب ذلك تفشي مرض الحمى القلاعية. وقد تفاقم ندرة الأغذية بفعل هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة إلى الفشل المستمر لنظام التوزيع العام.

٩ - ونظراً لتفشي مرض الحمى القلاعية بين الخنازير والماشية، قدم فريق من أخصائي الصحة الحيوانية، المنتمين إلى (الفاو) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، مساعدات بيطرية^(٢). وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١، واستجابة لطلب من الحكومة، أجرت الفاو وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف تقييماً غذائياً مشتركاً، أسفر عن فهم أفضل لاحتياجات السكان الغذائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، واستناداً إلى نتيجة التقييم الغذائي المشترك، أطلقت كيانات الأمم المتحدة الثلاثة نداءً لتقديم مساعدات غذائية لما يزيد عن ستة ملايين شخص في البلد.

(١) انظر مذكرة برنامج الأغذية العالمي القطرية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي متاحة في:

<http://www.wfp.org/countries/Korea-DemocraticPeople-s-Republic--DPRK-/Overview>

(٢) انظر http://www.fao.org/world/regional/rap/home/news/detail/en/?news_uic=52162

١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، رفعت جمهورية كوريا حظراً فعلياً على المعونة المقدمة من المنظمات غير الحكومية الكائنة في جمهورية كوريا، وهو الحظر الذي فرض عقب قصف جزيرة يونغ بيونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد أذن لجماعتين مدنيتين من جمهورية كوريا بإرسال أصناف غذائية تمس الحاجة إليها، قيمتها ١٧٦ مليون وون (٧٣٤ ١٦١ دولاراً)، للأطفال بدور الحضانة ودور الأيتام في الأجزاء الشمالية الشرقية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أذنت جمهورية كوريا لجماعات الإغاثة الخاصة بشحن ٣٠٠ طن من الدقيق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد جاء الإعلان عقب محادثات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جرت على هامش اجتماع إقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، عُقد في إندونيسيا. إلا أن وزارة التوحيد التابعة لجمهورية كوريا ذكرت أن خطط إرسال معونة غذائية حكومية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال غير موجودة. ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، بادرت بضع حكومات أخرى إلى توفير المعونة الغذائية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، شدد منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ على أن الدعم الإنساني للبلد في السنوات العشر السابقة قد نقص مرات عديدة رغم قرارات مجلس الأمن المتوالية التي أحاطت علماً بالحاجة إلى تأمين التمويل للأغراض الإنسانية.

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، وفي أثناء زيارة خاصة قام بها جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة السابق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نوقشت إمكانية اتصال الحكومة بحلقة الحكماء^(٣)، وهي جماعة مستقلة تضم زعماء عالميين مرموقين، وفي شباط/فبراير ٢٠١١ تلقت الحلقة دعوة رسمية من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لزيارة البلد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، زار وفد من الحكماء كلاً من الصين، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(٤). وفي نهاية بعثتهم، دعوا حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في جملة أمور، إلى الامتنال لقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٦ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك التصريح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق

(٣) "حلقة الحكماء" هي جماعة مستقلة تضم زعماء عالميين مرموقين، وقد أسسها نيلسون مانديلا، وهؤلاء يعملون سوياً دعماً لبناء السلام ولحقوق الإنسان. وأعضاء حلقة الحكماء هذه لا يشغلون الآن أي مناصب عامة، وهم مستقلون عن أي حكومة.

(٤) ضم الوفد السيد مارتى أهتيساري رئيس فنلندا السابق، والدكتورة غرو برونتلاند رئيسة وزراء النرويج السابقة والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية سابقاً، والسيد جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة السابق، والسيدة ماري روبينسون مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقاً.

الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزيارة البلد^(٥). كما دعا الحكماء المجتمع الدولي إلى الرد بشكل إيجابي وسريع على نداءات حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالات الإنسانية الدولية الداعية إلى توفير المساعدات الغذائية الطارئة للفئات الأشد ضعفاً في البلد. إلا أن الحكماء أكدوا أن توفير المعونة الغذائية يجب ألا يقلل من مسؤولية الحكومة عن توفير ما يلزم لشعبها، باتخاذ إصلاحات مناسبة في السياسات العامة إذا دعت الضرورة إلى ذلك. كما شدد الحكماء على أهمية تنفيذ الحكومة للاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع منظمات الأمم المتحدة بشأن الشفافية ورصد توزيع المعونة الغذائية^(٦).

١٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، زار السفير روبرت كينغ، مبعوث الولايات المتحدة الخاص المعنى بقضايا حقوق الإنسان بكوريا الشمالية، بيونغ يانغ والتقى السيد كيم كيمي - غوان، النائب الأول لوزير الخارجية، وغيره من كبار المسؤولين بوزارة الخارجية. وهذه كانت المرة الأولى التي سمح فيها للمبعوث الخاص بالدخول إلى البلد، فضلاً عن كونها المرة الأولى التي استطاع فيها إجراء حوار مباشر بشأن السبل التي بفضلها يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان^(٧).

١٣ - وقد تشجع المقرر الخاص بهذه الزيارات وبتواصل الحكومة بالحكماء والسفير روبرت ر. كينغ المعنى بقضايا حقوق الإنسان؛ وهو يأمل أن يستمر الحوار الذي من هذا القبيل.

١٤ - ومنذ قصف جزيرة يونغ بيونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، صدرت نداءات عديدة من قبل أطراف مختلفة تدعو إلى استئناف المحادثات السداسية. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، تبادل الصين وجمهورية كوريا الآراء بشأن بدء العملية مجدداً؛ وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١١، جرت على هامش اجتماع إقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عقدة في بالي، بإندونيسيا، محادثات أولية بين وزير خارجية جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالمثل كان هناك تطور مشجع آخر تمثل في دعوة وجهتها حكومة الولايات المتحدة إلى النائب الأول لوزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاشتراك في

(٥) للاطلاع على التقرير الكامل لزيارة الحكماء لشبه الجزيرة الكورية والصين، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، انظر <http://www.theelders.org/docs/korean-peninsula/Report-Elders-visit-China-Korean-Peninsula-April-2011-EN.pdf>.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) للاطلاع على بيان السفير روبرت ر. كينغ، المبعوث الخاص المعنى بقضايا حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، أمام لجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون الخارجية، انظر <http://www.foreignaffairs.house.gov/112/kin060211.pdf>.

محدثات تجرى في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١١. ويأمل المقرر الخاص أن تفضي هذه المحادثات الثنائية الأولية إلى استئناف المحادثات السداسية في وقت مبكر.

ألف - ملتمسو اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والاتجار بالبشر

١٥ - من الصعب تقدير عدد الناس الذين يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي فترة معينة، لأن الأمر يستغرق شهوراً، بل سنوات أحياناً، قبل أن يصلوا إلى بلد تباح بشأنه إحصائيات سليمة للمتمسي اللجوء أو يصلوا إلى مقصد نهائي مثل جمهورية كوريا. إلا أن الإحصائيات المتاحة تشير إلى أن ما يقرب من ٨٧٠ من ملتمسي اللجوء قد عبروا الحدود إلى تايلند بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١، بعد السفر عبر عدد من بلدان المنطقة الإقليمية^(٨). وفي عام ٢٠٠٤، كان هناك في تايلند ٤٠ ملتمساً للجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، حدثت زيادة مطردة وبلغت الأرقام ذروتها عام ٢٠١٠، وهي ٢ ٤٨٢ ملتمساً للجوء^(٩). وبينما تشجع المقرر الخاص باستمرار تايلند في التقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية للمتمسي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه يلاحظ بقلق أن هذا المبدأ لم تلتزم به بلدان المنطقة كافة كممارسة معتادة.

١٦ - وفي بعض الأحيان، يلقي ملتمسو اللجوء "المعونة" من المتاجرين بالبشر أثناء سفر هؤلاء الملتمسين اللجوء إلى البلدان المجاورة^(١٠) وما وراءها. ويمكن أن تتكلف رحلة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أي من بلدان جنوب شرق آسيا أو جمهورية كوريا الجنوبية مبلغاً يصل إلى ٣ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة^(١١). وبينما يستغل المتاجرون بالبشر معظم ملتمسي اللجوء، فإن الأطفال والنساء هم الأكثر تعرضاً للاستغلال وغالباً ما تتعرض النساء للاتجار يجري الاتجار بهن لصور مختلفة من العنف سواء قبل الاتجار بهن أو بعده. وتشير التقارير إلى أن بعض النساء يقررن مغادرة جمهورية كوريا الديمقراطية الشمالية لكي يحصلن على الغذاء، وليهين من ظروف المعيشة القاسية بما فيها عدم التمتع بكثير من الحقوق، لكي يكسبن نقوداً لأسرهن أو ليهين من أزواجهن الذين يسيئون معاملتهن. وبصرف النظر عن أسباب فرار هؤلاء النساء من البلد، فكلهن تقريباً يصبحن ضحايا للاتجار بالبشر. ومعظم هؤلاء النساء يتصل بهن سماسرة في محطات القطارات

(٨) انظر <http://www.bangkokpost.com/news/local/235550/illegal-north-korean-migrants-on-rise>.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

والأسواق، ويجري بسهولة إغراءهن بعودهم الكاذبة التي تمنيهن بوظائف مجزية الأجر في البلدان المحيطة.

١٧ - وفي بعض الحالات، يجري بيع النساء لمواطني بلدان العبور ليعملن كبغايا في بيوت الدعارة أو حانات الكاروكي (التي تعتمد على موسيقى سابقة التسجيل يصابها غناء حي)؛ وفي حالات أخرى تُرغم النساء على الزواج لتفادي الترحيل، وذلك حسبما لوحظ في التقرير الأخير الذي أعده الفرع الآسيوي للفريق الدولي المعنى بالأزمات^(١٢)، الذي يشير على وجه التحديد إلى الآثار العقلية والبدنية المترتبة على الاعتداءات الجنسية والدعارة القسرية أثناء رحلتهم إلى جمهورية كوريا. كما يشير التقرير إلى أن ما يقرب من ٩٠,٣ في المائة من ملتمسي اللجوء يمرون ببلدان، ويتزوجون من مواطني هذه البلدان أو من الكوريين الذين يعيشون فيها، وذلك تجنباً لإعادة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(١٣). ويواجه الأطفال المولودون لآباء من بلدان العبور وأمهات من ملتمسات اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صعوبة جمّة في الحصول على شهادات تسجيل الأسرة المعيشية أو ما يعادلها، وبالتالي يحرمون من التعليم وغيره من الخدمات التي تقدمها الدولة. وهناك تقارير كثيرة عن هجر الآباء لهؤلاء الأطفال عديمي الجنسية. وإنني أحث الحكومات المعنية في المنطقة على تبني سياسة تيسر الحصول على الخدمات، وتكفل التعليم للشركاء في الزواج المختلط.

١٨ - وتستخدم معظم بلدان جنوب شرق آسيا الاحتجاز كأداة من أدوات إدارة شؤون الهجرة؛ فهي تستخدمه لفرض قوانين الهجرة، حتى على اللاجئين وملتسمي اللجوء. وبعض الدول في المنطقة لم توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بوضع اللاجئين^(١٤). وفي إحدى الحالات احتُجز أحد ملتمسي اللجوء في خمسة بلدان مختلفة على مدى فترة ستة أشهر قبل أن يبلغ جمهورية كوريا في نهاية الأمر. ومن الأمور التي تدعو إلى القلق طول فترة الاحتجاز وامتداده إلى أجل غير مسمى أو أي من الأمرين، وسوء حالة مراكز الاحتجاز، والحد من إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية إلى المحتجزين، وانعدام إمكانية الحصول على

(١٢) انظر، "Strangers at home: North Koreans in the South" Asia Report No 208, International Crisis Group, 14 July 2011, page 20. <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/north-east-asia/northkorea/208%20Strangers%20at%20Home%20-%20North%20Koreans%20in%20the%20South.pdf>.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٩، العدد ٢٥٤٥.

الانتصاف بحكم قضائي، وعدم كفاية النظام الرعاية الصحية^(١٥). كما تشير التقارير إلى أن الأطفال اللاجئين والأطفال ملتمسي اللجوء يحتجزون أيضا في معظم بلدان جنوب شرق آسيا. ويشدد المقرر الخاص على أن استعمال الاحتجاز في هذه البلدان لا يقتصر على ملتمسي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنه يشمل ملتمسي اللجوء من بلدان أخرى أيضا.

١٩ - وأفادت التقارير بحالات فقد فيها ملتمسو اللجوء أرواحهم أثناء عبور الأنهار وغير ذلك من التضاريس الوعرة. وإلى جانب تلقي العديد من التقارير من منظمات غير حكومية بشأن استغلال المتاجرين بالبشر لملتمسي اللجوء، سمع المقرر الخاص بصفة مباشرة وعلى نحو مستمر ادعاءات من هذا القبيل صادرة عن ملتمسي لجوء عند التقائه بهم أثناء بعثاته.

٢٠ - ويود المقرر الخاص أن يذكر الدول بأنه ينبغي عليها، وهي تتخذ التدابير لمنع الاستغلال من قبل المتاجرين بالبشر أو مهربي البشر، أن تتأكد أيضا من سهولة استفادة ملتمسي اللجوء من إجراءات التقييم والحماية، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المنظمات المعنية بقضايا اللاجئين. كما يدعو المقرر الخاص دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين إلى التصديق عليها في أقرب موعد ممكن.

باء - الحق في الغذاء

٢١ - أكد برنامج الأغذية العالمي والفاو واليونسيف أن النقص الشديد في الأغذية هو أحد دواعي القلق الأشد إلحاحا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أخطر المقرر الخاص بأن المساعدات الغذائية المقدمة من المجتمع الدولي تتضاءل الآن، وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة في مواجهة حالات العجز الغذائي الشديد والمنتظم. وبصرف النظر عن قسوة الشتاء، فإن تقليص الواردات التجارية والمساعدات الثنائية قد أثار مشاعر القلق بشأن حالة الأمن الغذائي في عام ٢٠١١^(١٦). وقد تضاءلت قدرة البلد على الاستيراد نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية، هي: (أ) ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والوقود؛ (ب) انخفاض الحاصل نتيجة للآثار السياسية المترتبة على الأزمة مع جمهورية كوريا؛ (ج) تخفيض قيمة عملة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(١٥) انظر Office of the United Nations High Commission for Refugees, Asia, Pacific detention brief.

(١٦) انظر مذكرة برنامج الأغذية العالمي القطرية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي متاحة على الموقع التالي: <http://www.wfp.org/countries/Korea-Democratic-Republic--DPRK-/Overview>.

٢٢ - وفي الشهور الأخيرة، أجري عدد من التقييمات، من قبيل الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، التي قادتها اليونيسيف؛ بالإضافة إلى ما هو مذكور من قبل عن تقييم مشترك سريع للأمن الغذائي أجراه برنامج الأغذية العالمي والفاو واليونيسيف معاً^(١٧). وهذه الجهود أدت إلى فهم أفضل للحالة الغذائية في البلد. وبينما انخفضت معدلات سوء التغذية بين الأطفال في العقد الأخير، لا يزال طفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية المزمن أو توقف النمو. كما يعاني ربع كافة النساء الحوامل والمرضعات من سوء التغذية. وقد لاحظت بعثة تقييم الحاصلات والإمدادات الغذائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أن حدوث صدمة صغيرة في المستقبل، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، يمكن أن يطلق أزمة حادة سيكون من الصعب احتواءها إذا لم تعالج حالات العجز المزمنة تلك علاجاً فعالاً^(١٨).

٢٣ - وتشير التقارير إلى أن الحصص الغذائية التي تقدمها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت الحالي لا يمكن أن تلي سوى أقل من نصف الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية لـ ٦٨ في المائة من الملايين الستة عشر الذين يتلقون حصصاً غذائية عامة عن طريق نظام التوزيع العام. ومعظم الناس يكافحون لتعويض هذا العجز بوسائل بديلة، نظراً لعدم تمتعهم بالقدرة الشرائية الضرورية^(١٩).

٢٤ - وقد أثار قلق المقرر الخاص أن نظام التوزيع العام سينفذ رصيده من الأغذية بحلول بداية موسم الجفاف، الذي يغطي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١١^(٢٠)، مما سيحدث زيادة كبيرة في مخاطر سوء التغذية وغيره من الأمراض، لا سيما في المراكز الإدارية التي تعاني من العجز الغذائي. ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ على الأشخاص الأشد تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي الذين من قبيل الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، والمسنين، والأسر الكبيرة الحجم التي بها نسب إعالة مرتفعة^(٢١)، والناس غير القادرين على العمل

(١٧) للاطلاع على التقرير الخاص المتعلق ببعثة التقييم الغذائي السريع للأغذية الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والفاو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انظر http://www.ko.wfp.org/sites/default/files/english_rfsa.pdf.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) انظر تقرير بعثة التقييم الغذائي السريع المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والفاو واليونيسيف الموفدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ص ٤ (النص الإنكليزي)، وهو متاح على العنوان الإلكتروني الوارد في الحاشية ١٧، وفي: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp233442.pdf>.

(٢١) أي الأسر التي تضم أعداداً قليلة ممن يكسبون الرزق والكثير من الأطفال والمسنين المعالين.

بسبب الأمراض التي طال أمدها أو باتت مزمنة، وذوى الإعاقات. وتوصي بعثة التقييم الغذائي السريع المشتركة بتوفير ما مجموعه ٢٩٧ ٠٠٠ طن متري من الحبوب و ١٣٧ ٠٠٠ طن متري من الأغذية المخلوطة المغناة، وذلك لأجل ٦ ١٠٠ ٠٠٠ شخص ضعيف.

٢٥ - ومن يعتمدون على نظام التوزيع العام يتكيفون حالياً مع نقص الحصص الغذائية بالاعتماد على الأقارب الذين يعيشون في المناطق الريفية؛ وتقليل عدد الوجبات المستهلكة يومياً؛ وإنقاص حجم الحصص الغذائية؛ واللجوء إلى زيادة استعمال الخضروات البرية.

٢٦ - وقد بلغ مجموع إنتاج الأغذية الأساسية لسنة ٢٠١٠/٢٠١١ نحو ٤ ٢٥٢ ٠٠٠ طن متري. وهذا الرقم يقل بما مقداره ٢٣٢ ٠٠٠ طن متري عن الرقم الذي أفادت به بعثة تقييم الحاصلات والإمداد الغذائي عام ٢٠١٠، وهذا يعزى أساساً إلى طول موسم الشتاء البارد الذي قلل محصول القمح الشتوي والشعير الربيعي والبطاطس. وتشير التقارير إلى تلف نسبة أكبر من المعتاد من تقاوي البطاطس أثناء التخزين الشتوي. وعلاوة على ذلك، تفيد التقديرات بأن ربيع ٢٠١١ لن ينتج سوى ٦٠ في المائة من الإنتاج المقدر في الخطة. وقد نقص إنتاج الخضروات المخللة نتيجة لغزارة الأمطار في آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. والخضروات المخللة تؤلف مكوناً غذائياً هاماً في طعام الكوريين، ولا سيما في شهور الشتاء.

٢٧ - ويشير تقرير التقييم الغذائي المشترك إلى الحاجة إلى استيراد حبوب بمقدار ١ ٠٨٦ ٠٠٠ طن متري لسنة ٢٠١٠/٢٠١١ التسويقية. وقد نقصت قدرة البلد على الاستيراد التجاري في ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة لانخفاضات حصائل التصدير، فضلاً عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدولية. وتخطط الحكومة في الوقت الراهن لاستيراد ٢٠٠ ٠٠٠ طن متري من الحبوب ولكنها لم تستورد حتى نهاية كانون الثاني/يناير سوى ٤٠ ٠٠٠ طن متري. كذلك، كان لتخفيض المساعدات الغذائية الثنائية في السنوات الأخيرة تأثير شديد على الأمن الغذائي والتغذوي.

٢٨ - وتوحي تقارير مكاتب الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه من المتعين توفير عبوات صحية وتغذوية للأمهات والأطفال لتكون بمثابة خطوة للمتابعة سعياً لتحسين حالة الأمن التغذوي. وهناك حاجة إلى تحسين إمدادات المياه والمرافق الصحية في جميع البيوت التي بها أطفال رضع، ودور الأيتام، والمدارس الداخلية الابتدائية والثانوية، فضلاً عن المستشفيات ودور الحضانة والمدارس الابتدائية والعيادات الريفية. وتلزم الأنشطة الزراعية، التي من قبيل تخزين البطاطس وتخفيف الحبوب، فضلاً عن تدابير لمعالجة تفشي

مرض الحمى القلاعية، وذلك لتحسين الأمن الغذائي في الأجلين القصير والمتوسط. وسيكون من الأهمية بمكان تحسين الرصد والإبلاغ لضمان فاعلية الدعم المقدم وكفاءته.

٢٩ - وبالمثل، فإن المشكلات الهيكلية الكامنة في نظام الإنتاج الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إضافة إلى السيطرة الحكومية التامة على إنتاج الأغذية ومنظومة شبكات الإمداد، تمثل عاملاً مساعداً على حدوث الأزمة الغذائية الراهنة. ويستلزم نظام التوزيع العام القائم في البلد أن يسلم المزارعون في المناطق الزراعية جزءاً كبيراً من إنتاجهم إلى الحكومة. ثم يعيد هذا النظام تخصيص الفوائض على المناطق الحضرية، حيث لا يستطيع السكان إنتاج غذائهم.

٣٠ - وإضافة إلى الحصص الغذائية التي يوزعها نظام التوزيع العام، يعتمد الأمن الغذائي للأسر المعيشية على القدرة على جني الغذاء، المزروع أو النابت في البراري، وصيد الأسماك. وقد سمح بإقامة حدائق منزلية صغيرة على أسطح البيوت. إلا أن فرصة الحصول على مصادر الغذاء الأخرى هذه محدودة، نظراً للقيود المفروضة على الانتقال من مركز إداري إلى مركز إداري آخر في البلد. فالأسر المعيشية المقيمة بعيداً عن الجبال أو المناطق الساحلية لا يمكنها الحصول مجاناً على الأغذية البرية والأسماك والأعشاب البحرية أو أي منهما. وكثير من المقيمين في الحضر لا يمكنهم امتلاك حدائق منزلية، وإذا امتلكوا واحدة منها فإنها تكون محدودة المساحة.

٣١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، بدأ برنامج الأغذية العالمي حملة طارئة تستهدف تقديم الدعم لأكثر من ٣,٥ ملايين من الأشخاص الضعفاء في ١٠٧ مراكز إدارية في ثماني مقاطعات بالدعم الغذائي والتغذوي. ومنذ صدور النداء المشترك، بادر عدد من البلدان إلى تقديم المساعدات الإنسانية. وبينما قد تكون هذه المساعدات غير كافية لإشباع حاجات الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إشباعاً تاماً فإن هذه خطوة محمودة قطعاً.

٣٢ - ويعتقد المقرر الخاص أن هناك حاجة إلى نهج ذي شعبتين يُتبع إذا أريد التغلب على مشكلة ندرة الغذاء وضمان الحق في الغذاء في الأجل الطويل. وبينما يستأنف المجتمع الدولي تقديم المساعدات الغذائية وغيرها من المساعدات الإنسانية، ينبغي على حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية أن تستهل تدابير سياسة عامة عاجلة لإصلاح العيوب القائمة في نظام التوزيع العام والاقتصاد الخاضع للسيطرة المركزية.

جيم - الحق في الصحة والحق في المياه وفي المرافق الصحية

٣٣ - يكفل دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرعاية الصحية الشاملة المجانية عن طريق نظام صحي يوجه بشكل متكافئ نحو الوقاية ونحو العلاج. ويشمل ما يلي:

(أ) أطباء أسرة يلحقون بفريق عمل (١٣٠ أسرة)؛

(ب) عيادات، وعيادات خارجية، ومستشفيات في كل "ري" (وحدات جغرافية صغرى) وكل "دونغ" (حي)^(٢٢)؛

(ج) مستشفى ومركز لمكافحة الأمراض الوبائية في كل مركز إداري أو حي حضري؛

(د) مؤسسات متخصصة (مستشفيات للأمومة/وأمرض الأطفال، ومراكز للدم، ومخازن طبية) في كل مقاطعة وكل مدينة ذات مجلس بلدي.

٣٤ - ويتمتع البلد إلى حد معقول بارتفاع نسبة الأطباء إلى السكان (٣١٧ طبيباً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)، ونسبة الأطباء إلى المرضى (١ لكل ١١٣، ١). وثمة مجال رئيسي للنجاح النسبي هو مجال الوقاية من الأمراض بفضل التحصين. إلا أنه على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، أصبحت المنظومة الصحية عرضة بشكل متزايد للضعف نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد. وهذا أدى إلى تدهور عام في البنية الأساسية وحالات عجز في الأدوية وغيرها من اللوازم. وأدت سنوات عديدة من العجز في مخصصات الميزانية إلى ضعف المنظومة الصحية، مما أثر بدوره على الوضع الصحي والتغذوي لسكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وزادت نسبة وفيات الأمهات والأطفال بفعل أوجه العجز الكامنة في المنظومة الصحية والمقتربة بنقص التغذية.

٣٥ - ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي لم يصل بعد إلى المسار المؤدي إلى تلبية الأهداف الإنمائية للألفية التالي ذكرها: ٤ (تخفيض معدل وفيات الأطفال)، و ٥ (تحسين الصحة النفاسية)، و ٦ (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض). ويشكل الدرن الرئوي داعياً هاماً من دواعي القلق على صحة الشعب عامة. وتواصل الملاريا (المتصورة النشيطة) تقويض الصحة العامة بدرجات متفاوتة في سبع مقاطعات من عشرة مقاطعات تضمها

(٢٢) ينقسم كل مركز إداري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مناطق جغرافية صغرى كل منها يسمى "ري"، أما "الدونغ" فهو الحي السكني.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك منذ عودتها إلى الظهور في أواخر تسعينات القرن العشرين.

٣٦ - ونظراً لأن الدولة لم توظف في الواقع أي استثمارات جديدة منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، فإن قدرتها على معالجة المشكلات الصحية المحتمل ظهورها على نطاق واسع قد يهددها الخطر الشديد. وجعل نقص مرافق المياه والمرافق الصحية الكافية، ونقص الكهرباء، وانعدام الحد الأدنى من المرافق العمرانية، من الصعب الحفاظ على كوايح العدوى في المستشفيات على النحو المناسب.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير بوجود مؤشرات على زيادة القدرات بالمستشفيات، حيث تستخدم أسيرة المستشفيات ومواردها البشرية المرافقة استخداماً ناقصاً. ويمكن تفسير الفجوة السالفة الذكر بالإشارة إلى القيود المفروضة التي تحد من جودة الرعاية، وتوافر الأدوية، وتوفير التدفئة في الشتاء، والشبكات الكافية للإمداد بالمياه. ولم يصل إلى علم المشتغلين بالمهن المتعلقة بالصحة كثير من المستجندات التي تحققت في مجال الصحة العامة بشتى أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات البحث والاستحداث والتدريب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركز على التخصصات أكثر من تركيزها على النهوض بالمعايير الأساسية للرعاية والممارسات المستندة إلى الأدلة.

٣٨ - وتستمر أوجه العجز الخطير في الأدوية الأساسية والمعدات واللوازم الطبية الأساسية. وتوحي التقديرات بأن الاحتياجات من الأدوية الأساسية تلبى الآن بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة. وكان البلد ينتج في السابق أدويته إلا أن المصانع المعنية تعمل الآن دون مستوى إمكاناتها بكثير. ومعظم الأدوية الأساسية اللازمة لمعالجة التهابات الجهاز التنفسي الأساسية والأمراض المصحوبة بالإسهال المؤثرة على الأطفال قد أصبح من المتعين توفيره بواسطة الوكالات الخارجية. ولذلك، نقول بالكاد إن صور النجاح النادر الذي تحقق في مجال تقليل الاعتلال ومعدل الوفيات هي صور مؤقتة.

٣٩ - وبينما يناشد المقرر الخاص المجتمع الدولي توفير المساعدات الإنسانية، بما فيها اللوازم الطبية، فإنه يوصي أيضاً بأن تولي الدولة اهتماماً أشد لضمان التغذية الكافية والرعاية الصحية للنساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن، وذلك للنهوض بالحقوق في الصحة. كذلك، فهو يحث الدولة على اتخاذ تدابير فعالة لتحسين أحوال الرعاية النفسانية، بما فيها الخدمات الصحية في مرحلة ما قبل الولادة. ومن الواضح أن هناك حاجة عاجلة إلى زيادة المخصصات في الميزانية لتعزيز اللوجستيات في المستشفيات والعيادات بشتى أنحاء البلد.

ويوصي المقرر الخاص بأن تعمل الحكومة في تعاون وثيق مع مكتب منظمة الصحة العالمية الكائن في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تستفيد من درايتها التقنية.

٤٠ - وغالباً ما يكون عدم كفاية الحصول على المياه النقية وخدمات الإصحاح، وسوء ممارسات الصحة العامة هما المتغيرين الأساسيين المؤثرين على الصحة ومستويات المعيشة لسكان بلد ما. كما ترتبط المياه، والمرافق الصحية، وأحوال الصحة العامة في أي بلد ارتباطاً مباشراً بالتخفيف من حدة الفقر والجوع، وتمكين المرأة، وإدخال تحسينات على الصحة النفاسية، وتقليل الإصابة بالأمراض المعدية الرئيسية. وعلى مدار سنوات عديدة، استمر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدهور عنصريّ الجودة والبنية الأساسية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والصحة العامة، فضلاً عن تدهور الممارسات المتصلة بكل ذلك.

٤١ - وقد استُهلّت التغطية الواسعة النطاق بشبكات إمداد المياه عبر الأنابيب في مطلع ثمانينات القرن العشرين، وكان الغالب على ذلك هو ضخ مياه المصادر السطحية، التي من قبيل الأنهار والجداول والآبار الضحلة باستخدام مضخات ومحركات تعمل بالكهرباء إلا أن انخفاض مستويات الاستثمار، والعجز الكهربائي، وتكرار الكوارث الطبيعية أدت مجتمعة إلى تآكل شديد في الشبكات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإن انتشار العجز على نطاق واسع وانخفاض فولت الإمداد الكهربائي يجعلان ضخ المياه متقطعاً ويقصران عمر المعدات بدرجة كبيرة. ولذلك، فإن محطات ضخ المياه قادرة بالكاد على الإمداد بكمية من المياه النقية الكافية لعديد من التجمعات السكانية الريفية والحضرية. وقد ازداد الأمر تعقيداً بارتفاع معدل الفقد عن طريق الأنابيب القديمة التي تسرب المياه. ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠٨، ينفق ٢٢ في المائة من السكان الوقت في البحث عن المياه لأوجه الاستعمال المنزلي، وغالباً ما يحصلون عليها من مصادر غير محمية من التلوث. كما توجد تفاوتات جغرافية: إذ يعتمد ١٨ في المائة فقط من سكان الحضر على مصادر مياه بديلة، بينما يحتاج نحو ٢٩ في المائة من سكان الريف إلى البحث عن مياه خارج شبكة المياه المدفوعة خلال الأنابيب. كما أن جودة المياه الموردة تمثل أمراً شديداً الأهمية. فعملية التطهير بالكلور هي الأسلوب الرئيسي لضمان الجودة البكتريولوجية للمياه. إلا أنه نظراً لانعدام الإمدادات ولتقادم المعدات، لا تجرى عملية تطهير المياه بشكل روتيني كاف^(٢٣).

(٢٣) انظر ص ٣٦ (في النص الإنكليزي) بتقرير النظرة الإجمالية، وهو متاح على الموقع التالي:

<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/DPRK%20OFD%20vMay2011.pdf>

٤٢ - ويشدد المقرر الخاص على أن الحق في المياه والمرافق الصحية يقتضى إتاحتها وتيسير الاستفادة منهما وسلامتهما ومقبوليتهما وكون استعمالهما بمقدور الجميع وبدون تمييز. والحصول على مياه الشرب النقية وعلى المرافق الصحية أمر رئيسي ليحيا الإنسان حياة كريمة وللحفاظ على حقوق الإنسان. وبوجه عام، يمكن أن تعزى أصول أزمة المياه والمرافق الصحية إلى الفقر واللامساواة وعلاقات السلطة غير المتكافئة؛ وتتفاقم الأزمة بفعل التحديات الاجتماعية والبيئية.

٤٣ - ولكي يتسنى معالجة هذه الأزمة، ينبغي بحث مسألة مياه الشرب النقية والمرافق الصحية في إطار حقوقي إنساني. وهذا التمتع بتلك الأشياء مشار إليه صراحة، على سبيل المثال، في اتفاقية حقوق الطفل^(٢٤)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٢٥)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٦).

دال - الحيز الإنساني

٤٤ - يعتقد المقرر الخاص أنه ينبغي على الحكومة أن توفر للمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي مزيداً من الإمكانيات المتصلة بالرصد، وذلك لضمان وصول المعونة إلى متلقيها المستهدفين. ويدرك المقرر الخاص أن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالة فريدة. لذلك، فإن التفاوض على "حيز إنساني" كان عملية طويلة شاقة، وغالباً ما كانت الحكومة غير راغبة في توفير إمكانية الوصول اللازمة للوكالات الإنسانية التي تهدف إلى الاضطلاع بالأنشطة العادية اللازمة لتنفيذ البرامج ورصدها وتقييمها، أو غير قادرة على توفير تلك الإمكانية. وعلى الرغم من هذا، فإن المفاوضات التي جرت مؤخراً بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة تبين إمكان حدوث تقدم مشهود في الحالة.

٤٥ - وقد جرى التوقيع مؤخراً على رسالة تفاهم تنظم شروط عمل برنامج الأغذية العالمي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنحت هذه الرسالة البرنامج مزيداً من إمكانية الوصول فيما يختص برصد عمله لكي يكفل استهلاك اللوازم الإنسانية من قبل المستفيدين المستهدفين. وقد خفضت مدة الإخطار بزيارات الرصد إلى ٢٤ ساعة وحدث تحسن في الاختيار العشوائي للمناطق والمؤسسات والأسر المعيشية المستهدفة بزيارات الرصد.

(٢٤) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٥٧٧، العدد ٢٧٥٣١.

(٢٥) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، العدد ٢٠٣٧٨.

(٢٦) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

كما مُنح البرنامج إمكانية الوصول إلى الأسواق وإلى الأسر المعيشية غير المستفيدة منه. كذلك يجوز للبرنامج استخدام متكلمين (محاضرين) كوريين دون أي قيود تتعلق الجنسية.

٤٦ - ومن الأسباب العديدة للحفاظ على حيز إنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اشتراط الاستمرار في تقييم احتياجات شعبها ضماناً لوصول المعونة المقدمة إلى المتلقين المستهدفين، وشدة أهمية قيام المانحين بمساءلة الكيانات المقدمة للمعونة في الميدان، مساءلة تختلف طرائقها، للتحقق من توزيع هذه المعونة بصورة فعالة. كما يشدد المقرر الخاص على أن أهمية التوسع في هذا الحيز الإنساني لا تشمل مجرد أشكال المساعدة الإنسانية كافة بل تشمل أيضاً المعونة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعرض الدعم للبلد.

٤٧ - والمقرر الخاص يعرب عن تقديره الشديد للمبادرة التي تضطلع بها الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي، ويشجع الحكومة على توفير إمكانية وصول مماثلة لكافة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

هاء - حرية الرأي والتعبير

٤٨ - تُفرض حدود شديدة للغاية على حرية القول والتعبير في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساور القلق المقرر الخاص بسبب التقارير التي أفادت مؤخراً بأن سلطات البلد تواصل فرض قيود قاسية على حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، بالرغم من الضمانات الدستورية التي تكفل هذه الحقوق^(٢٧). فهناك تحديد صارم مفروض على توجيه النقد للحكومة وقادتها، وعقوبة هذا النقد هي إلقاء القبض على الفاعل وحبسه في سجون على هيئة معسكرات. وتوزع الحكومة أجهزة الراديو والتلفزيون وقد ضبطت مسبقاً عرض النطاق الترددي، مما يمنع المواطنين من تغييره ليتمكنوا من تلقي البث من دول أخرى. ومن يُضبط متلبساً بالاستماع إلى إذاعات أجنبية، تعتقله سلطات الدولة، وتحكم عليه بالسجن لمدة طويلة.

٤٩ - ولا تتمشى أحكام قانون الصحافة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع التزام الدولة الطرف بأحكام المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٢٨). وعلى سبيل المثال، فإن المادة ٤٨ من قانون الصحافة تخول الدولة حق تجريم أي بيان

(٢٧) انظر على سبيل المثال التقرير السنوي لهيئة العفو الدولية لسنة ٢٠١١ ص ١٩٨ (من النص الإنكليزي) وهو متاح على الموقع التالي http://files-amnesty.org/air11/air_2011_countryreports_en.pdf.

(٢٨) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

أو منشور، أو خبر، أو مقال ينتقد الدولة أو أجهزتها^(٢٩). وعلاوة على ذلك، ينص قانون العقوبات بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٩ على معاقبة كل من يخل على نحو خطير بالنظام الاجتماعي بالعمل في مؤسسة إصلاحية لمدة تصل إلى خمس سنوات؛ وفي الحالات الخطيرة يعاقب زعيم هؤلاء (زعماءهم) بالعمل لمدة تصل إلى عشر سنوات في مؤسسة إصلاحية. وعندما عدلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قانون العقوبات مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بهدف إدراج أفعال معينة تشكل جرائم من هذا القبيل، أدرجت الاستماع إلى إذاعات مبنوثة من جمهورية كوريا؛ وجمع مواد مطبوعة من كوريا الجنوبية وامتلاكها وتعميمها؛ ونشر شائعات بلا أساس^(٣٠).

٥٠ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن إتاحة الصحف الأجنبية للجمهور عليها قيود شديدة في البلد، الذي ليست لديه وسائل إعلام وطنية مستقلة، ولأن الدولة تفرض قيوداً شديدة على سفر الصحفيين داخل البلد وخارجه. والقيود المفروضة على الصحفيين وغيرهم ممن يسعون إلى ممارسه حريتهم في التعبير والإدلاء بالرأي تتعارض مع أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن وسائل الإعلام الخاضعة للدولة تستخدم لتشويه العمل الإخباري المستقل عبر ادعاءات تتعدى على كرامة الصحفيين والوسائل الإعلامية وأخلاقياتهم واستقلالهم. وتُصطنع الشكاوى للحط من قيمة المنظمات غير الحكومية المستقلة والصحفيين المستقلين.

٥١ - وكان من شأن القيود القاسية المفروضة على حرية التنقل المقترنة بقيود شديدة على وسائل الإعلام المستقلة أن تجعل من الصعوبة بمكان إدراك المجتمع الدولي إدراكاً تاماً لاحتياجات الشعب والاستجابة لها بطريقة مناسبة. وتندرج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن الدول الأكثر عزلة على الإطلاق. إذ أن سياساتها الخاصة بالفضاء الإلكتروني تعد واحدة من أشد السياسات تقييداً في العالم. ولا يزال البلد واحداً من أصعب البلدان التي يمكن الوصول إليها - سواء بالبريد الإلكتروني أو الهاتف أو الإنترنت. ورغم ذلك، تشير دلائل واهنة صادرة عن بيونغ يانغ إلى أن هناك عالماً رقمياً صغيراً وإن كان

(٢٩) تنص المادة ٤٨، على سبيل المثال، على أنه بموجب المادة ٤٨ من قانون الصحافة وقاعدة التنفيذ، والمادتين ٤٦ و ١٥٢ من القانون الجنائي، يُحظر على الشخص التعبير عن أفكار تشجع الغير على محاولة قلب نظام الحكم أو الإخلال به أو تقويضه، أو إفشاء أسرار الدولة لإحداث ضرر شديد بأمنها وبالنظام العام السليم، أو سب الغير، أو الطعن في شرفه.

(٣٠) انظر *White Paper on Human Rights in North Korea, 2010* (Seoul, Korea Institute for National Unification (KINU) November 2010), pp. 289-290 وهو متاح على الموقع التالي: <http://www.kinu.or.kr/upload/neoboard/DATA04/2010%20white%20paper.pdf>

متنامياً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومجموعة جديدة بالكامل من الأدوات تتماشى مع ذلك، من قبيل المكتبات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات، ونظام عامل يعرف باسم النجم الأحمر وبوابة إلكترونية تسمى ناينارا^(٣١). ويدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام إلى الثورة الرقمية التي بفضلها بات العديد من البلدان النامية في شتى أنحاء العالم قادراً على الإسهام في التحول الاقتصادي بتبني تكنولوجيا المعلومات والفضاء الإلكتروني. والطابع الفريد والتحويلي الذي يتسم به الإنترنت لا يمكن الأفراد وحدهم من ممارسة حقهم في حرية الإدلاء بالرأي وفي التعبير بل يسمح أيضاً بطائفة من حقوق الإنسان الأخرى، وبتعزيز تقدم المجتمع ككل.

واو - العنف ضد المرأة

٥٢ - إن حقوق المرأة مكفولة بموجب المادة ٧٧ من دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنقح عام ٢٠٠٩، التي جاء فيها أن "النساء يمنحن وضعاً اجتماعياً مساوياً لوضع الرجل وحقوقاً مساوية لحقوق الرجل" وأن الدولة ستكفل كل الشروط اللازمة للنهوض بالمرأة في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ١ من قانون المساواة بين الجنسين، لسنة ١٩٤٦، تنص على "حصول النساء على حقوق مساوية لحقوق الرجال في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة" بينما تنص المادة ١٨ من قانون الأسرة لسنة ١٩٩٠ على أن "تكون للزوج والزوجة حقوق متساوية في الأسرة". وبينما تتسم هذه الأحكام بأهميتها لحماية حقوق المرأة، فإن تركيزها الأساسي على المساواة وعدم التمييز. ويضم قانون العقوبات، المعدل في سنة ٢٠٠٤، أحكاماً معينة تتعلق بالعنف الجنسي، من قبيل المادة ٢٩٣، التي تنص أنه "إذا اغتصب أي رجل امرأة باستعمال القوة (العنف)، أو التهيب، أو في حالة لا تجد فيها المرأة سبيلاً للحصول على العون، يحكم عليه بخمس سنوات من العمل بمؤسسة إصلاحية كعقوبة". وبالمثل، فإن المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تنص على أنه "إذا أرغم أي رجل امرأة على ممارسة الجنس، وكانت المجني عليها تعمل لديه أو مرؤوسة له، يعاقب بسنتين من التدريب على العمل، وفي الحالات الجسيمة، يعاقب بسنتين من العمل بمؤسسة إصلاحية". وما تفتقر إليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو تشريع محدد يُسن لمعالجة كافة أشكال العنف ضد المرأة وتصاحبه تدابير لوقاية المجني عليهن وحمايتهن.

(٣١) انظر [http://www.msnbc.msn.com/id/43872536/ns/technology_and_science-tech_and_gadgets/quiet-digital-](http://www.msnbc.msn.com/id/43872536/ns/technology_and_science-tech_and_gadgets/quiet-digital-revolution-under-way-north-korea/)

[.revolution-under-way-north-korea/](http://www.msnbc.msn.com/id/43872536/ns/technology_and_science-tech_and_gadgets/quiet-digital-revolution-under-way-north-korea/)

٥٣ - وبالإضافة إلى توفير التشريع المحلي، يتعين أيضاً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحمي حقوق النساء وتلغي بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية العنف الجنساني. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٢) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهذه الاتفاقيات جميعها تتضمن أحكاماً لحماية حقوق المرأة، بما في ذلك حمايتها من العنف.

٥٤ - وتوجد بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شأنها شأن بلدان عديدة، افتراضات ثقافية سائدة مفادها أن النساء يعتمدن على الرجال، وأن من المتوقع منهن أن يكن مطيعات وسلبيات. ولذلك، فإن النساء معرضات بشكل مباشر جداً داخل الأسرة لمختلف أنواع الممارسات الثقافية التي تسفر عن العنف تجاههن. وثمة تقارير تتحدث عن أزواج يهددون زوجاتهم في الغالب تهديداً بدنياً إذا لم يبدن الاحترام والطاعة لهم^(٣٣). وهناك أيضاً تصور مفاده أن العنف العائلي ليس جريمة لأن الدولة ينبغي ألا تتدخل في مثل هذه الأمور العائلية الخاصة^(٣٤). وحتى عندما يتقدم شاهد أو ضحية للعنف العائلي ببلاغ إلى الشرطة لا تُتخذ في الغالب أي إجراءات بشأن البلاغ، وذلك حسبما أفادت التقارير.

٥٥ - كما أفادت التقارير بتفشي العنف ضد المرأة في أماكن العمل والمجتمعات المحلية^(٣٥). ونظراً لانخراط النساء في أنشطة اقتصادية أكثر من ذي قبل، فإنهن يتعرضن للتحرش الجنسي والعنف في الحافلات والقطارات والأسواق^(٣٦). وتفيد التقارير أن هناك في أماكن العمل

(٣٢) انظر قرار الجمعية العامة ١٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٣٣) للاطلاع على المزيد بشأن هذا الموضوع، انظر *The Battered Wheel of the Revolution: Briefing Report on the Situation of Violence against North Korean Women* (Seoul, life and Human Rights Books, February 2011) pp. 18-19

(٣٤) انظر المادة ٢ (أ) من الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، التي جاءت فيها ما يلي: يُفهم بالعنف ضد المرأة أنه يشمل، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي: (أ) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

(٣٥) للاطلاع على المزيد بشأن العنف الجنسي ضد المرأة في أماكن العمل والمؤسسة العسكرية، انظر ص ٤١٩ (من النص الإنكليزي) الكتاب ٢٠١٠ الأبيض المتعلق بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية 2010-White Paper on Human Rights in North Korea، وهو متاح على الموقع الشبكي <http://www.kinu.or.kr/upload/neoboard/DATA04/2010%20white%20paper.pdf>

(٣٦) انظر *The Battered Wheel of the Revolution: A Briefing Report on the Situation of Violence against North Korean Women*, pp. 18-19.

تساعحاً على نطاق واسع إزاء الممارسة المتمثلة في إدلاء العمال الذكور بتلميحات جنسية وتحرشهم بدنياً بزميلاتهم العاملات. ومما يؤسف له، أنه ليس هناك طريق قانوني مناسب لمتابعة هذه الحالات، وأن هناك اعتقاداً سائداً بأن أي مسلك سيئ يسلكه العمال الذكور هو نتيجة لاستشارة العاملات لهم أو يكون الداعي له هو تصرف العاملات^(٣٧). وتفيد التقارير بأن التحرش الجنسي والاغتصاب في أماكن العمل يؤديان إلى تشويه سمعة الضحية بل وإرغامها على ترك العمل^(٣٨).

٥٦ - كذلك تفيد التقارير بأن العنف ضد المرأة آخذ في الازدياد. وهناك تقارير تتحدث عن تعدي أفراد الأمن العام ودورياته جسدياً على النساء في الأسواق، ولكن كون أولئك الأفراد موظفين حكوميين يجعل الضحية في وضع لا يسمح لها بالإبلاغ على نحو مناسب عن التعدي عليها. ونظراً لعدم وجود آلية مناسبة للشكوى والمساءلة، يستمر تعرض النساء لأعمال العنف التي لا يملكن إزاءها سوى تحملها.

٥٧ - ونظراً لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتقيد بسياسة تمنح الأولوية للمؤسسة العسكرية، يوجد لدى هذه المؤسسة نصيب مفرط من اقتصاد الدولة وحصّة سكانية كبيرة. وعندما تتقدم امرأة بطلب للالتحاق بالمؤسسة العسكرية تخضع لعملية اختيار شديدة التنافسية ويجب أن تتوافر لديها اشتراطات متنوعة لكي يُقبل طلبها. ومتى التحقت بالمؤسسة العسكرية، تناح لها فرصة الحصول على عضوية الحزب. ومن ثم، هناك عدد كبير من النساء الراغبات في الالتحاق بالمؤسسة العسكرية. إلا أن العنف ضد المرأة متفش أيضاً داخل تلك المؤسسة، وفي هذا الصدد، اكتسبت وحدة التشييد، بوجه خاص، سمعة سيئة.

٥٨ - وينبغي على سلطات الدولة أن تنشئ خدمات مشورة لضحايا العنف وأن تنظم برامج للتوعية والتثقيف العام. وأحد الأسباب الرئيسية لإدامة العنف ضد المرأة في مجتمع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو عجز الدولة عن حماية ضحايا العنف وعن معاقبة الجناة، أو عدم رغبتها في ذلك.

٥٩ - وهناك بضع قضايا أفادت التقارير بأن النساء حصلن من خلالها على الجبر القانوني، بما في ذلك معاقبة الجناة. إلا أنه ينبغي للبلد أن يعالج كافة صور العنف ضد المرأة والفتيات، وأن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية لاعتماد تدابير شاملة، من بينها تدريب العاملين

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) انظر صفحة ٤٢٠ من النص الإنكليزي للكتاب الأبيض المتعلق بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية *the White Paper on Human Rights in North Korea*، وهو متاح على الموقع التالي: <http://www.kinu.or.kr/upload/neoboard/DATA04/2010%20white%20paper.pdf>

بهيئات إنفاذ القانون على الاستجابة الفعالة لضحايا العنف^(٣٩). ويوصي المقرر الخاص بأن يستكشف كيان الأمم المتحدة المنشأ حديثاً، المسمى "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)"، إمكانية إنشاء مكتب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف تقديم الدعم لسلطات ذلك البلد فيما يختص بمنع العنف ضد المرأة.

زاي - السجون السياسية

٦٠ - تناول المقرر الخاص باستفاضة، في تقريره السابق المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/58) في دورته السادسة عشرة المعقودة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١١، مسألة مراكز الاحتجاز والسجون السياسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ صدور ذلك التقرير، نشرت جماعات حقوق الإنسان صوراً ملتقطة بالسواتل تبين ما يدعى أنه معسكرات تؤدي مهام السجون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه الصور الجديدة تبين أربعة مخيمات من المخيمات الستة التي تحتل مساحات كبيرة من الأرض داخل مساحات هائلة من البراري بمقاطعات جنوب بيونغان وجنوب هامكيونغ وشمال هامكيونغ. وتفيد التقارير بأن مقارنة أحدث الصور بالصور الملتقطة بالسواتل عام ٢٠٠١ تشير إلى زيادة ملحوظة في مساحة المعسكرات. ويبدو أن هذه الصور تكشف أيضاً عن مكان تلك السجون وحجمها. وتفيد التقديرات أن شبكة السجون السياسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي يعتقد أن بعضها موجود منذ خمسينات القرن العشرين، تضم نزلاء يصل عددهم إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وتشير التقارير إلى أن غرفة مساحتها نحو ٥٠ متراً مربعاً تأوي عدداً يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ سجيناً سياسياً يعيشون في ظروف قاسية. ويُدعى أن السجناء في معظم المعسكرات لا يُمنحون ثياباً وأنهم يعانون من برد الشتاء القارس. كما ينبغي على النزلاء أن يؤديوا لساعات طويلة أعمالاً يدوية. وفي معسكري كوانليسو ١٥ ويودوك، هناك آلاف الأشخاص يعتقد أنهم محتجزون بسبب اعتبارهم "مذنبين للاتصال بأشخاص أو منظمات لا لارتكابهم جريمة ما" أو يرسلون إلى المعسكرات لمجرد احتجاز أحد أقاربهم. وتفيد التقارير بأن معظم الناس الذين من هذا القبيل لا يبدو أنهم يعرفون سبب سجنهم أو الجرائم التي اتهموا بها. وفي بعض الحالات، ادعى أشخاص فارون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنهم عانوا من إساءات بالغة ومن سوء المعاملة في سجون ذلك البلد.

(٣٩) انظر التعليقات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، للاطلاع على مزيد من التوصيات المماثلة المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/60/38, part II، الفقرات ٩١ إلى ٧٦).

٦١ - ويود المقرر الخاص أن يوجه عناية سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أحكام القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء^(٤٠)، التي توفر إرشادات بشأن معايير دنيا معينة يتعين الحفاظ عليها في السجون. وعلى سبيل المثال، تقضى القواعد بأنه "حيثما وجدت زنانات أو غرف فردية للنوم لا يجوز أن يوضع في الواحدة منها أكثر من سجين واحد ليلاً" (القاعدة ٩ (١)). وإذا "حدث لأسباب استثنائية، كالاكتظاظ المؤقت، أن اضطرت الإدارة المركزية للسجون إلى الخروج عن هذه القاعدة، يتفادى وضع مسجونين اثنين في زنانة أو غرفة فردية" (المرجع نفسه). وبالمثل، فإنها تنص على أنه "حيثما تستخدم المهاجع، يجب أن يشغلها مسجونون يعتني باختيارهم من حيث قدرتهم على التعايش في هذه الظروف" (القاعدة ٩ (٢)). وهناك عدد من الأحكام الأخرى التي تحدد معايير بشأن الملابس والصحة والمرافق الصحية والخدمات الطبية والغذاء.

٦٢ - وبينما يود المقرر الخاص أن يوصي باتخاذ هذه التدابير كمعايير قابلة للتطبيق على جميع أشكال مراكز الاحتجاز في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه يدعو السلطات إلى التحرك قُدماً بشكل ملموس وعلى وجه السرعة فيما يختص بإطلاق سراح السجناء السياسيين. وهو يقترح أن تبدأ السلطات بإطلاق سراح السجناء السياسيين بدءاً بفئات معينة من السجناء، من قبيل المسنين، ومن يعانون من أحوال صحية خاصة، ومن أمضوا مدداً طويلة بالسجن، والنساء ذوات الأطفال، والأشخاص المسجونين لإدانتهم بالارتباط بأشخاص أو منظمات دون اتهامهم بجريمة ما.

٦٣ - ولقد حان الوقت لكي تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمنظمات الدولية المستقلة بالوصول إلى سجون البلد ورصد الأحوال فيها، إذ مضى عقد من الزمن على آخر زيارة قامت بها أي منظمة غير حكومية دولية معترف بها.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ - في الختام، يود المقرر الخاص أن يبدى ملاحظة مفادها أنه سيواصل، في تقاريره اللاحقة، التركيز على مجالات مثل جمع شمل الأسر، واختطاف سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للرعايا الأجانب، ومسائل أعم متعلقة بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد؛ كما يود أن يقدم التوصيات التالية:

(٤٠) اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في جنيف عام ١٩٥٥، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٦٦٣ جيم (د-٢٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ و ٢٠٧٦ (د-٦٢) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٧. وهو متاح على الموقع التالي: <http://www.2.ohchr.org/english/law/treatmentprisoners.htm> صفحة ٣٤ من النص الإنكليزي.

٦٥ - يعتقد المقرر الخاص أن حرية الرأي والتعبير شرط لا غنى عنه لتطور المجتمع تطوراً تاماً ولإعمال عدد من الحقوق. ولذلك، فإنه يدعو الحكومة إلى منح حيز أكبر لوسائل الإعلام المستقلة، وحرية الوصول إلى الإنترنت، وحرية تنقل الصحفيين داخل البلد وخارجه.

٦٦ - يحث المقرر الخاص الحكومة على إدخال سياسات أشمل تكفل الأمن الغذائي، من بينها تدابير سليمة لتوزيع الإنتاج الغذائي وتخصيص مزيد من الأموال لقطاع الأغذية. وهو يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المعونة الإنسانية، بينما يعترف بأن الحكومة تتحمل المسؤولية الأساسية عن كفالة حق الشعب في الحصول على ما يكفيه لتلبية احتياجاته الغذائية واحتياجاته من الطاقة.

٦٧ - بينما يرحب المقرر الخاص برسالة التفاهم الموقعة مؤخراً مع برنامج الأغذية العالمي، التي تقضى بإتاحة حيز إنساني أكبر لرصد توزيع الأغذية، فإنه يدعو الحكومة إلى توفير إمكانية مماثلة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى وخلافها من المنظمات العاملة في البلد.

٦٨ - يدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتوفير ما يكفي من أغذية ورعاية صحية للنساء والأطفال للحفاظ على حقهم في الصحة. كما يحث الدولة على اتخاذ تدابير فعالة، وقائية وعلاجية على السواء، استجابة للحالة الصحية الراهنة في البلد، وعلى زيادة مخصصات الميزانية الموجهة للقطاع الصحي.

٦٩ - يحث المقرر الخاص السلطات على اتخاذ تدابير فعالة لمنع العنف ضد المرأة ومساءلة المسؤولين عن هذا النوع من العنف. وهو يوصي بأن تعتمد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشريعاً معيناً بشأن العنف العائلي، يكفل اعتبار العنف ضد النساء والفتيات جنائية تستحق العقوبة، وتكفل أيضاً حصول النساء والفتيات ضحايا العنف على الوسائل الفورية التي تكفل الانتصاف والحماية.

٧٠ - يناشد المقرر الخاص البلدان المجاورة أن تحترم حق اللاجئين، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية وحقوق الإنسان المقررة لملتزمي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين. كما يدعو بلدان المنطقة إلى إعادة النظر في القوانين الوطنية المتعلقة بالهجرة التي تؤدي إلى احتجاز اللاجئين وملتزمي الهجرة أو إلى إرغامهم على العودة. وفي الوقت نفسه، يقر المقرر الخاص بما أبدته بعض الدول المجاورة من كرم باستقبالها لملتزمي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتسهيل إعادة توطينهم.

٧١ - يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، ولا سيما من يستند سجنهم إلى اتصا لهم بأقاربهم، ويدعو المنظمات الدولية المستقلة إلى القيام بزيارات لتقييم أحوال السجون ورصدها والتوصية بإصلاحات لنظام السجون.

٧٢ - يكرر المقرر الخاص عرضه لتقديم المساعدة على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، كما يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول عرض مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدخول في علاقة تعاون تقني.
